«الرد والبيان لما أطلقه السرساوي من البهتان»

الحمد لله المستحق للحمد، القائل في محكم كتابه «وأوفوا بالعهد»، اصطفى للرسالة أهل الأمانة والوفاء وإتمام العقد، «واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد»، ثم أصلي وأسلم على صاحب لواء العهد والحمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما، وبعد:

فقد بلغني أن السرساوي كتب عني مقالا، حشد فيه الزور والبهتان والكذب الصراح، مدلسا وملبسا على المشايخ والقراء فيما سوده، وذلك بعد إخراجنا مقالا فيه بيان خلطه وخبطه وجنايته على كتاب «**الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء**» للحافظ مغلطاي، ودللنا على ذلك بالدلائل البينات والبراهين النيرات، فصار يتباكى في مقالته أن النسخة التي بين يديه غير التي بين يدي! ولعمري إن هذا لهو التعالي على الحق وعدم الرضى به، ولو كان منصفا لاعترف بخطئه وجنايته على الكتاب، كيف يسوغ أن ينسخ(البخاري=المزي) أو (الشيخان=الحاكم) أو (ابن الجارود=ابن خيرون) أو (حبان=خلفون) أو (عبد الواحد=غندار بنحوه) وغيرها من الطامات العظام التي وقعت له، ولو كانت النسخة رديئة غير مقروءة لذكر في الحاشية أنه لم يستطع قراءتها، لكنه يثبت الكلمة محرفة بدون بيان ولا إيضاح، ولله في خلقه شؤون.

وقد حكى في مقاله هذا ما وقع بيني وبينه على وفق ما أراده، تاركا جملة من الأمور لم يذكرها، والتي تُعد هي جوهر المشكلة:

1. لم يذكر في مقاله مدحه وثناءه على عملي حينما أرسلت له نماذج من العمل -وكل شيء موثق بيني وبينه-.

2. لِمَ لم يذكر أنني من أعطاه معلومات القسم الأول من الكتاب للحصول على النسخة الملونة-وكل شيء موثق-، فلما حصل عليها تنكر وانقلب، وادعى أن من صورها له لم يأذن له بتسليمها لي! وهذا عربون عدم صدقه من البداية .

3. لِمَ لم يذكر أنني أرسلت له عملي من أوله إلى آخره بصيغة وورد، وبعد نقضه العهد طلب مني أن أبيع له حق الانتفاع بالنص -وكل شيء موثق بيني بينه؟ !

4. هلا ذكر فيما سوده أن القسم الأول عندي بالأبيض والأسود وفيه مواضع لا يمكن قراءتها إلا بوجود النسخة الملونة بشهادة المشايخ الأجلاء من المشرف على البحث والمناقشين له؟ !

5. هلا ذكر أنني أفدته بمعلومات لا قبل له بها، ولولاها لكان عمله ناقصا-وكل شيء موثق -.

6. لِمَ لم يصور المواضع التي أخطأتُ في قراءتها-في زعمه-ولم يذكر أن مرجعها للنسخة التي بين يدي؟ !

وقد قسمت هذا المقال بحول الله تعالى وقوته قسمين:

القسم الأول: حكاية ما جرى بيني وبينه على جهة بالتفصيل.

والقسم الثاني: أوضح فيه ما ذكره من تدليس وتلبيس على القراء من أن السبب في عدم إتمام العمل هو ضعف الطالب وقلة خبرته، مع الرد على تعقباته التي بلغت (68) تعقبا بالتفصيل.

وبالله التوفيق.

القسم الأول: حكاية ما جرى بيني وبينه بالتفصيل -وجميع ما سأذكره موثق بالرسائل بيني وبينه على الماسنجر والبريد والوتساب- .

بعد أشهر من إتمام رسالتي الجامعية وحصولي على شهادة الماجستير في تحقيق ودراسة السفر الأول من كتاب **"الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء"** للحافظ مغلطاي، بميزة ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى، ولعلمي بأن السرساوي قد أخرج السِّفر الثاني من الكتاب عن دار الأزهر، ولم يقف على هذا السفر؛ فتواصلت معه بغية طبع الكتاب أو إيجاد سبيل لذلك، فكانت أول رسالة لي له بتاريخ 19/ 9/ 2019م على الماسنجر، فرد علي قائلا : «**فإذا رغبت ضممنا القطعتين معا وطبعناه طبعة واحدة**»، وذكر ما معناه أنه ينبغي علينا توحيد العمل قبل ذلك وأن أرسل له نموذجا من العمل على بريده.

ثم أرسلت له نموذجا من العمل والمنهج المتبع فيه على بريده، فأبدى موافقته وثناءه على العمل في رسالة على البريد بتاريخ 22/ 10/ 2019م، وقال: «**نظرت في المنهج والنموذج والعمل طيب إن شاء الله**».

وتأمل يا رعاك الله كيف وصف العمل بأنه طيب وقد رضيه، وقارن بين هذا وبين كلامه في آخر رسالة له**!**

وكي لا أطيل بكم الحديث، فإننا اتفقنا بعدها على منهجية في سير العمل، فرضيت بها إحسانا للظن، ثم طلبا لإخراج العمل في صورة حسنة، واتفقنا على التعديل، وأكد أن جملة ما في التعديل خاص بالجانب الفني فقال: «**عامتها فنية**».

فوافقت وفرحت لذلك واستبشرت خيرا، ولم أشترط مبلغا معينا، بل هو من أخبرني بالمبلغ الذي اقترحه صاحب الدار فقبلته دون مساومة، بل إني زيادة في حسن الظن لم يكن لي تواصل مع صاحب الدار، بل كان التواصل مع السرساوي مباشرة، ولم أتعرف على صاحبها ولم أره ولا تحدثت معه إلى يومنا هذا!

والمفروض أن يكون تواصلي مع الدار مباشرة، وألتزم بالتعديلات المتفق عليها، وأرسل للدار الطابعة للعمل، لكنني أحسنت الظن كثيرا!

ومما لم يذكره في مقاله الذي خطه بالزور ووشاه بالبهتان أنه راسلني للاستفسار عن النسخة التي اعتمدتها، وعن بياناتها، وهل هي ملونة أو لا، ومددته بكل ما يتعلق بها من تفاصيل من غير بخل ولا كتمان، ومن إفراطي في حسن الظن راسلته بما أملك من معلومات رجاء حصولي على نسخة من القطعة التي عملت عليها ملونة –وكل شيء موثق في الرسائل –، والمتوقع بديهة أن الرجل بمجرد حصوله على النسخة الملونة أن يراسلني بها، فكان الأمر على غير المتوقع، إذ رفض ذلك بحجة أن من صورها له امتنع من ذلك وشرط عدم إعطائها لأحد، فمن هنا أحسست أن الرجل لن يتم معي الطريق، وعلمت أن ثمة شيئا يُبيت بليل.

وهل يليق معاشر الكرام أن يعتذر الرجل عن العمل! بعد مدي وإرسالي له بالعمل بمقدمته والنص كاملا من أوله إلى أخره!

ولاحظ وفقك الله تاريخ إرسالنا للعمل له كاملا 16/ 1/ 2020م، وتاريخ نقض عهده 22/ 2/ 2020م! – وكل شيء موثق–.

ثم بعدها بدأنا العمل، وأرسلت له الملفات المطلوبة منسقة على وفق ما التمسه مني من تعديلات التي رحبت بها غير معترض!، ومع هذا صار العمل عملين، أرسل له عملي ثم يقابله على النسخة الملونة شخص كلفه بهذا الأمر! ثم أجده قد حشر تعليقاته وتصويباته في الحواشي، ومع هذا تقبلتها بقبول حسن إحسانا للظن وطلبا لإخراج العمل على أحسن صورة!، وكان الابتداء في العمل بتاريخ 23/ 1/ 2020م

وبعد وصولنا إلى أكثر من ثلث الكتاب بعد شهر واحد بتاريخ 22/ 2/ 2020م

أي بعد شهر من العمل والتنسيق والترتيب، والنسخة معه والعمل يرسل إليه ويقلب نظره فيه، ولم يعترض ولم ينبس ببنت شفة، ثم يراسلني برسالة مملوءة باعتذارات باردة واهية! أغلبها وعظي، يظن نفسه أنه في قناة من القنوات يعظ المتفرجين ونسي المسكين أنه أحق وأولى من يستحق الوعظ !!!

فكانت هذه آخر رسالة منه ولم أرد عليه بكلمة واحدة، فالموعد يوم إخراجه للكتاب، وقد حانت الفرصة للبيان.

ولي بعض الوقفات مع كلامه في رسالته التي أرسلها على الواتساب:

1. إذا كان هذا العمل كما يقول في أحد الردود التي نقلها أحد الأساتذة أن السبب في تركه العمل، كون العمل لا يصلح للاشتراك، فلمَ يطلبُ مني شراء النص بكامله تحت دعوى الانتفاع! أليس هذا تناقضا!
2. وعد بحذف جميع الملفات وذلك بقوله: «**الوقوف على عملك متاح للجميع**»! بل ليس متاحا للجميع، فلا يحق لك تصوير إلا جزء من الرسالة كما ينص على ذلك القانون في الجامعة الإسلامية، وإذا حصلت عليها

كاملة فهي سرقة! وبعد رسالته بأيام راسلني غير واحد من الطلاب للاستفادة من عملي! بل بعضهم قال لي أنا من طرفه ! وبعضهم طلب مني الرسالة كاملة!، ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين.

3. قوله: «**فليس كل ما يصلح للدرجات العلمية يصلح للنشر**»، فقد صدقت في قولك، فإن من أمضى في عمله قرابة أربع سنين ليلها بنهارها يقلب وينظر في الكتاب، ويشرف عليه أساتذة، ويناقشه أهل العلم والفضل، ليس كمن يطبخه في أشهر معدودة ليسترزق به لقيمات، وطبعتك الأولى للاكتفاء خير شاهد! ومقالنا عليها أوضح برهان!

وأختم هذا القسم بأمر أخير تتبين به أيها القارئ كيف يتم استخراج الفوائد من طلاب العلم لتكون زادا للمنقلبين بعد انقلابهم وعتادا في أعمالهم!

فمما هو معلوم أن كتاب «**الاكتفاء**» للحافظ مغلطاي على كتاب «**الضعفاء**» للحافظ ابن الجوزي، وكتاب «الضعفاء» لابن الجوزي مطبوع على غير ترتيب مصنفه، فقد عمد المحقق إلى تغيير ترتيب الكتاب على غير ما وضعه عليه المصنف، واعتمد في تحقيقه على نسخة وحيدة، وكذا السرساوي في عمله على السفر الثاني من الكتاب اعتمد على نفس النسخة-كما أخبرني بنفسه وكل شيء موثق-، بينما يسر الله لي الوقوف على تسع نسخ خطية للكتاب، وهذا الأمر لوحده يتطلب منه أن يعيد الكتاب من أوله ويقابل ما أشكل من اعتراضات الحافظ مغلطاي على ابن الجوزي على ضوء هذه النسخ، إذ كثير من تعقبات الحافظ مغلطاي مرجعها إلى تغاير النسخ.

وقد أفدته بهذه الفائدة الجليلة، فطلب مني بيانات النسخ —وكل شيء موثق– فأفدته بها عن حسن نية، والله يتولى عباده!

وأما القسم الثاني: ففيه بيان ما ذكره من تدليس وتلبيس على القراء من أن السبب في عدم إتمام العمل هو ضعف الطالب وقلة خبرته.

مما سوده في مقالته التي نشرها، أن السبب في عدم إتمام العمل هو ضعف الطالب وكثرة أخطائه، فذكر ما مجموعه (68) خطئا، وفي هذا المقام أحب أن أذكرك أيها القارئ بأمرين، وهما:

ما قاله في آخر محادثة باللفظ –كما هو موثق في رسالته الأخيرة–: «**وإن سمحت نفسك أن أشتري منك حق الانتفاع** بالنص الذي عندك (متن الكتاب) ليوفر على الوقت مرحلة النسخ أكون لك من الشاكرين ولفعلك هذا من الذاكرين، وسأذكر ذلك شاكرا ومقدرا في مقدمة نشرتي لمساعدتك لي في ذلك تقليلا للوقت»
والأمر الثاني: أنه تباكى في مقالته أن السبب في خلطه وخبطه في عدد من المواضع راجع لسوء تصوير النسخة كما يدعي، فهلا عذرني كما عذر نفسه من كون النسخة التي بين يدي هي نسخة رديئة التصوير أيضا!

فإذا كان النص مليئا بالأخطاء فلمَ يطلب مني شراءه ؟! أليس هذا تناقضا ؟!.

وقد أشرت إلى كون النسخة التي بين يدي رديئة في تصويرها في عدة مواطن في مقدمة عملي (1/ 159)، فقلت:

> والنسخة المصورة في الجامعة الإسلامية ليست بواضحة في عدة مواطن بسبب تصويرها الرديء.

- التعقب رقم (1):

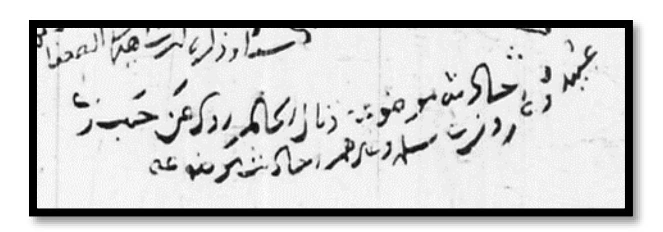
قال: ١- ترجمة ١ عندنا/ وسقطت برمتها من عنده: أسقط من بداية الكتاب قول المصنف : «... وقال العقيلي في «كتاب الضعفاء»: «لا يتابع على حديثه، وهو مذموم». وقال الجرجاني: «حدث عنه ابن معين، وهو خير من أبيه، ويكتب حديثه». ولما ذكره البستي في «الثقات» قال: «يخطئ». وفي «سؤالات ابن البيع لأبي الحسن» قال الدارقطني: «ليس فيه شك أنه ضعيف». وقال عثمان بن أبي شيبة: «كان ثقة صدوقا، ليس به بأس، وليتني كتبت عنه». وخرج البخاري حديثه في «الصحيح»». وهذا الساقط هو ما تبقى من ترجمة «إسماعيل بن مجالد الهمداني»، فأهمله الطالب وبدأ من الترجمة التالية، بلا مبرر ولا تنبيه، وهذا عجيب فإن هذا أول شيء في العمل، وهو ماثل أمام ناظريه في مطلع النص المخطوط، فكيف يتجاوزه؟ وإذا كان هذا الخلل العجيب في أول العمل وهو محل النشاط والعناية، فما ظنك بما وراء ذلك؟!
قلت: انظر يا رعاك الله إلى هذا التهويل البارد، ولو اكتفى الرجل بالنظر في أول صفحة من الرسالة لوجد أن البحث المسجل فيه :«من ترجمة إسماعيل بن محمد بن جحادة الإيامي إلى ترجمة سعيد بن داود بن عثمان المديني الزنبري دراسةً وتحقيقا»، وقد غفل المناقشان الجليلان : شيخنا بدر العماش وشيخنا أنيس طاهر-حفظهما الله- ،

والمشرف الكريم : شيخنا مصلح الحارثي –حفظه الله–، عن هذا الوهم والخطأ، فأتى السرساوي لينبه عليه!، فلا معنى لإلزامي بما قبلها، ولو أنني ابتدأت من الترجمة العاشرة فلا معنى لمعاتبتي لما لم أذكر ما قبلها من التراجم، ولك الحق في الإنكار والبيان لو أنني أسقطت ترجمة من داخل الكتاب لكان الاعتراض في محله واضحا بينا، لكن الرجل يريد التعلق بخيوط العنكبوت، لكن هيهات هيهات أن ينطلي هذا على القارئ، وسترى العجب العجاب من تدليسه فيما سيأتي.

– التعقب رقم (3) أخطأ فيه، والصواب شيء آخر:

٣- ترجمة ٣/ ٤ : «حبيب بن أبي عبيدة»، والذي في الأصل: «حبيب بن أبي عبيد».

هذه صورة النص من النسخة الخطية



قلت: والصواب أنها «حبيب و أبي عُبيد»

والمنقول هنا من كلام الحاكم، وعبارته في كتابه المدخل: «روى عن حبيب كاتب مالك..»

حبيب هو ابن أبي حبيب، وأما أبو عبيد فهو راوي آخر، ذكره الدارقطني من رواة إسماعيل بن محمد بن يوسف الجبريني صاحب الترجمة، فقال في الضعفاء (ص:256): «إسماعيل بن محمد بن يوسف الجبرينى أبو هارون عن أبي عبيد وعن حبيب كاتب مالك وغيره»، وانظر لسان الميزان (2/ 166).

وانظر يا رعاك الله كيف يؤدب الله خلقه، أراد استخراج عيب، فأرشدناه للقراءة الصحيحة للعبارة، وهذا مع كون النسخة التي بين يديه ملونة، ونعوذ بالله من الغرور، ولو أن الرجل فكر ونظر واستشكل وقال من هذا الراوي الذي اسمه حبيب بن أبي عبيد، لوجد أنه لا وجود لرجل بهذا الاسم إلا رجل واحد وقع غلطا باسم: «حبيب بن أبي عبيد الفهري»، والصواب أن اسمه: «حبيب بن أبي عبيدة الفهري المصري» المتوفى سنة أربع وعشرين ومائة. انظر: تاريخ دمشق (12/ 42) وبغية الملتمس (ص:274) والحمد لله على توفيقه.

- التعقب رقم (5) مرجعه للنسخة الخطية:

قال:

٥- ترجمة ٦/ ٧: «ضعيفُ الحديث مُخلِّط»، والذي في الأصل: «ضعيفُ الحديث مُختلط».

قلت:

انظر يا رعاك الله إلى الحاشية التي استفرغت منها النص لترى أن الرجل يريد



الاستمساك بخيوط العنكبوت

فالكلمة غير واضحة في رسمها، فكان لزاما الاستعانة بالمطبوع والمخطوط من كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ففي المطبوعة منه بتحقيق العلامة المعلمي(2/ 199): «مخلط»، وكذا في نسخة كوبرلي (78ب)



وكذا في نسخة مراد ملا (82/ ب) هوضعيف الحديث مخلط

فهذه القرائن جعلتني أثبت هذه النتيجة، فلا مطعن علي من جهة كون النسخة التي بين يدي رديئة، ولكوني بذلت الوسع في قراءتها، وهي موافقة فيما نُقل من كتاب الجرح والتعديل، والحمد لله رب العالمين.

- التعقب رقم (6) و (7) مرجعه لرداءة النسخة!

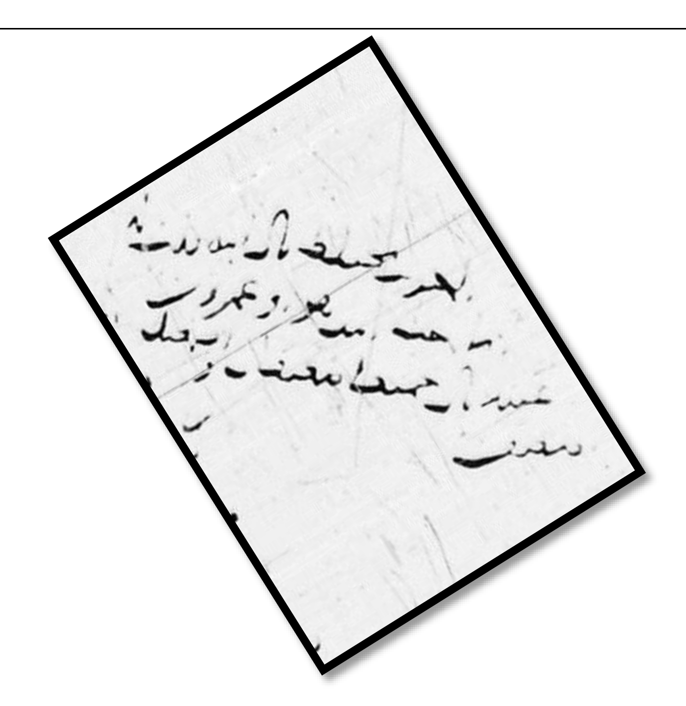
قال :

٦- ترجمة ٦/ ٧: «هو أحب إليك أو عمرو بن عبيد؟»، والذي في الأصل: «أيما أحب إليك هو أو عمرو بن عبيد».

٧- ترجمة ٦/ ٧: «قال: جميعا ضعيفين»، والذي في الأصل: «قال: جميعا ضعيفان».

قلت:

تعقبه أيضا مرجعهما إلى رداءة النسخة التي بين يدي التي يعلم صاحبنا أنها رديئة في تصويرها، ولو اعتمدها في تحقيقه لرأيتم العجب العجاب في صنيعه وتحريفه.



اعتمدت في إتمام الكلام غير الواضح من كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم سواء المطبوع منه أو المخطوط، انظر: الجرح والتعديل (2/ 199)، ونسخة كوبرلي (78ب).

فبأي وجه ينتقد في كلام غير واضح ولا بين، إلا أن يكون هذا الانتهاض لمجرد الاعتراض، وذا من جملة الأمراض، وهذا صنيعه في انتقاداته.

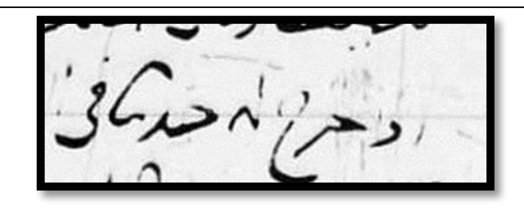
- التعقب رقم (8) مرجعه أيضا للنسخة الرديئة:

قال :

٨- ترجمة ٦/ ٧: «و خَرَّجَ»، والذي في الأصل: «إذ خَرَّجَ».

قلت:

هكذا رسمها في المصورة عندي !



انظر يا رعاك الله لتصوير النسخة، وانظر لتعقبه، أرأيتم تدليسا مثل هذا !

- التعقب رقم (9) و(10)و(11)و(12) هي ملاحظات مرجعها لسوء التصوير، فجعلها من جملة الأخطاء ! وهذا من تدليسه على القراء.

إذا كنت منصفا فحاكم قراءتي وقراءتك وكلانا يعتمد نفس النسخة، ووقتئذ سنعلم من الأجنبي عن التحقيق، ومن هو المبتدئ في هذا العلم.

قال: ٩- ترجمة ٦/ ٧: «فما كان يَدري شيئا»، والذي في الأصل: «فما رأيته يَدري شيئا». ١٠- ترجمة ٦/ ٧: «كان يحيى وعبد الرحمن»، والذي في الأصل: «كان يحيى وابن مهدي». ١١- ترجمة ٦/ ٧: «والراوي عنه ....»، والذي في الأصل: «والراوي عنه القطان». ١٢- ترجمة ٦/ ٧: «عن الحَسن،........»، والذي في الأصل: «عن الحَسن، ووثق الأوَّلَيْن».
قلت: انظر لتعقباته وانظر للنسخة التي استخرجت منها النص!



تخيل أن مجمل هذه الأسطر تمت قراءتها بحمد الله بعد جهد جهيد، ثم يأتي بنسخته الملونة التي حصل عليها بالطرق الملتوية التي أبى أن يسلمني إياها، ثم يحاكمني على النسخة التي أملك وهي رديئة في تصويرها، وهذا عين التدليس على القراء، وقد جعلت ما أشكل أو كان غير واضح بين معقوفتين، وذكرت ذلك في الحاشية، لكنه لم يذكر كل هذا!

- التعقب رقم: (13) و (14) و (15) و(16) مرجعها للنسخة أيضا

قال:

١٣- ترجمة ٦/ ٧: «رَوى عن ابن المبارك»، والذي في الأصل: «رَوى عنه ابن المبارك».

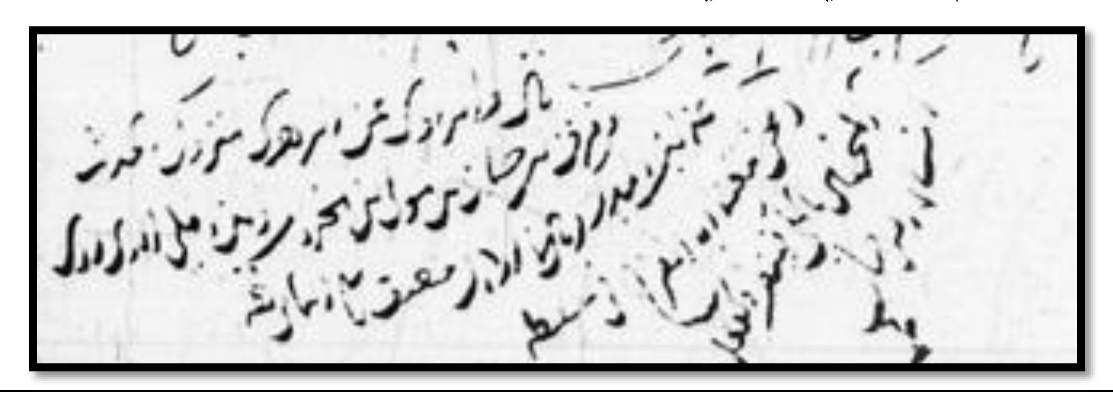
١٤- ترجمة ٦/ ٧: «ونحن .... أبا الفرج»، والذي في الأصل: «ونحن تبعنا أبا الفرج».

١٥- ترجمة ٦/ ٧: «وكذلك النسائي»، والذي في الأصل: «وكفعل النسائي».

١٦- ترجمة ٦/ ٧: «...البخاري»، والذي في الأصل: «فعله البخاري».

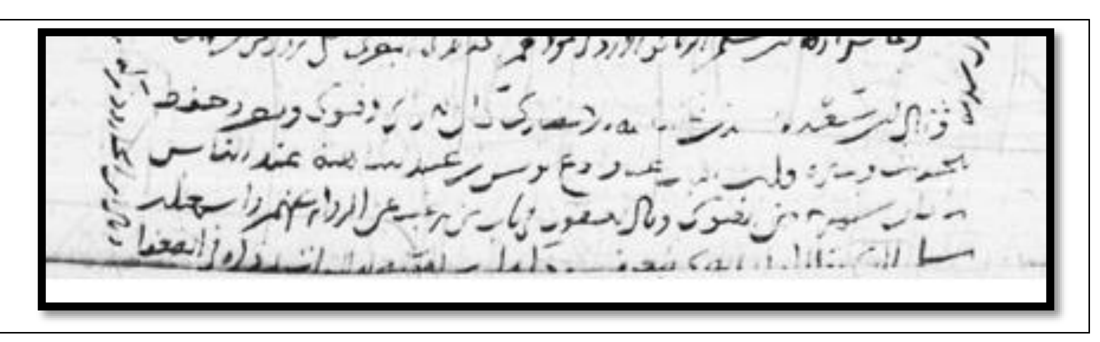
قلت:

كل ما تعقب به مرجعه للنسخة الغير الواضحة، لكن الحياء لم يمنعه من التدليس على القراء، ولم ينقل أنني أذكر في الحاشية أنها غير واضحة.

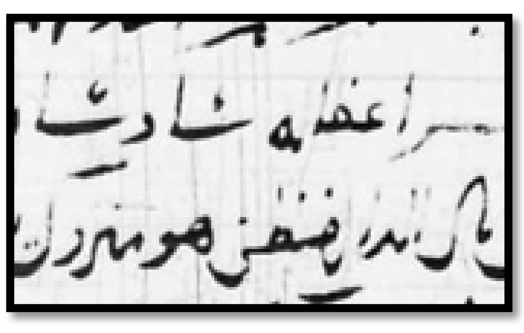
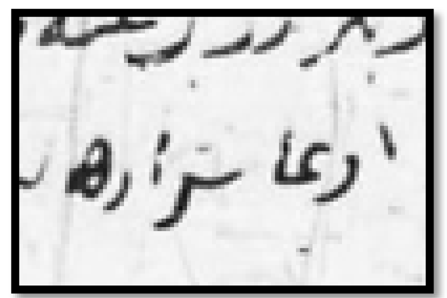


-التعقب رقم (17) و(18) و(19) مرجعها للنسخة الخطية التي بين يدي.

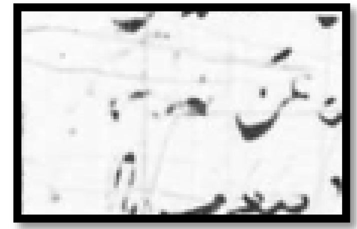
قال: ١٧- ترجمة ٦/ ٧: «لمكان شُهرته من الفتوى»، والذي في الأصل: «لما كان شُهر به من الفتوى». ١٨- ترجمة ٦/ ٧: «مسلم المكي»، والذي في الأصل: «مسلم الذي يقال له المكي». ١٩- ترجمة ٦/ ٧: «في الثقات»، والذي في الأصل: «في جملة الثقات».
قلت: انظر أيها القارئ متذكرا قول النبي صلى الله عليه وسلم: «**إذا لم تستحي فاصنع ما شئت**»، انظر إلى السطر الذي لم يظهر في التصوير يحاسبني أنني لم أستطع قراءته! مع العلم أنه لم يستطع ولم يفلح في قراءة ما هو بين وواضح، فكيف يستطيع أن يَحل مثل هذا لولا امتلاكه النسخة الملونة.



- **التعقب رقم : (20) و(21)** مرجعه لسوء التصوير أيضا:

قال: ٢٠- ترجمة ٦/ ٧: «أعقبه سادساً»، والذي في الأصل: «إغفاله سادساً ٢١- ترجمة ٦/ ٧: «أو عاشراً»، والذي في الأصل: «وعاشراً».
هذه صورها في النسخة التي عندي:   وقد ذكرت في الحاشية أنها غير واضحة ولا بينة.

- **التعقب رقم (22) و(23) مرجعه لسوء التصوير، وإني أنقل لكم هذه النماذج وأحس بالشفقة عليه لسوء صنيعه وإزراءه بنفسه، وتدليسه على المشايخ وطلبة العلم، لكن آن الأوان للبيان وكشف تدليس أهل البهتان:**

قال: ٢٢- ترجمة ١٠/ ١١: «ليسَ به بأسٌ»، والذي في الأصل: «إبراهيم بن مهاجر ليسَ به بأسٌ». ٢٣- ترجمة ١٠/ ١١: «وسألته عن ابنه»، والذي في الأصل: «وسألته عن ابنه إسماعيل».
قلت: صورة النسخة الخطية التي يخطئني بها! ألا تستحي ؟!  

- **التعقب رقم (24):** وهم في قراءتها مع توفره على النسخة الملونة!

٢٤- ترجمة ١١/ ١٢: «أبو نعيم»، والذي في الأصل: «أبو تميم».
الذي في الأصل هو ما أثبته : «أبو نعيم»



وكذا جميع من ترجم له ذكر ممن روى عنه أبو نعيم، انظر: التاريخ الكبير (1/ 375) الجرح والتعديل (2/ 202) والكامل (1/ 521)، ولا وجود لأبي تميم.

يا صاح قبل أن تخطئ غيرك تأمل جيدا وتأكد، ولا تتعجل!

- **التعقب رقم (26) و(27) و(28) و(29) و(30) مرجعها أيضا لسوء التصوير كما هو ظاهر:**

قال:

٢٦- ترجمة ١١/ ١٢: «لا يُتابع على سالم»، والذي في الأصل: «لا يُتابع عن سالم».

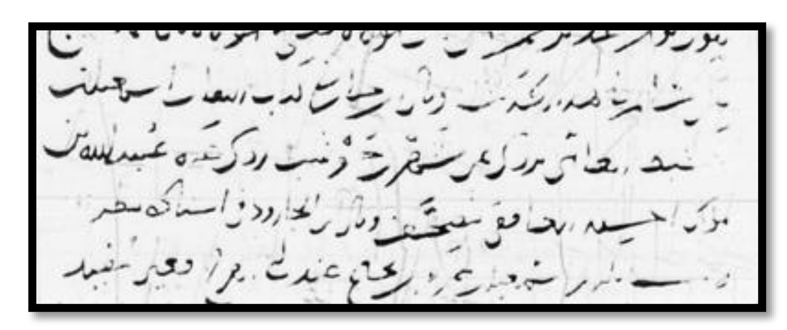
٢٧- ترجمة ١١/ ١٢: «إسماعيل بن نَشِيط العَامِري»، والذي في الأصل: «إسماعيل بن نَشِيط العَامِي».

٢٨- ترجمة ١١/ ١٢: «أحسبه الغَافِقِي فَصُحِّف»، والذي في الأصل: «أحسبه الغَافِقِي تصحَّف».

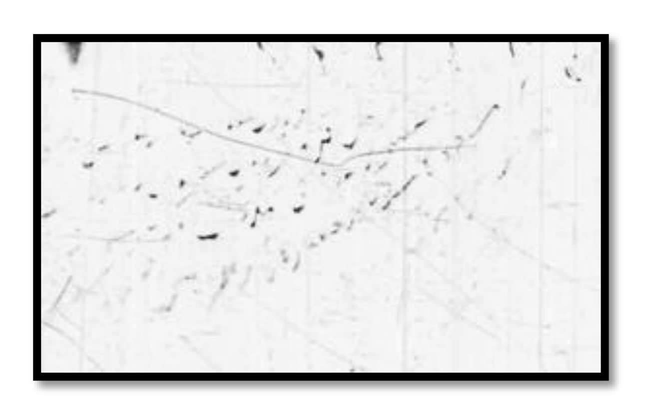
٢٩- ترجمة ١١/ ١٢: «...إسماعيل»، والذي في الأصل: «و أما تكرير إسماعيل».

٣٠- ترجمة ١١/ ١٢: «عند أبي الفرج......»، والذي في الأصل: «عند أبي الفرج؛ فغير مفيد».

قلت: المواضع التي ترى أن الكلمات غير مصورة وغير ظاهرة هي المواضع التي لم أستطع قراءتها، ولم يستحي فجعلها من جملة الأخطاء.



- **التعقب رقم (31) هذا هو الكذب بعينه، يوهم القارئ أنني أغفلتها عمدا، وليس كذلك، فهذا تعقبه وانظر صورة الحاشية في المخطوطة لتحكم بنفسك.**

قال: ٣١- ترجمة ١٢/ ١٣: سقط هذا النص كله: «وروى عنه إسماعيل بن عياش، وهو من أقرانه، ثم روى عنه لوين وغيره من طبقته، وعده في المتروكين. وقال في «سؤالات مسعود»: «لا شك في ضعفه». وقال أبو نصر السجزي في كتابه «المختلف والمؤتلف»: «ليس بالقوي»».
 قلت: هناك فرق بين لم يستطع قراءتها لسوء التصوير وبين أسقطها، أم التدليس جعلك تسوي بينهما وتجعلهما شيئا واحدا!

- **تقعبه رقم (32) :**

قال: ٣٢- ترجمة ١٢/ ١٣: «غنجار»، والذي في الأصل: «الغنجار».


بدون تعليق ! هل رأيتم (أل) ؟!

– التعقب رقم (35) مرجعه لسوء التصوير أيضا

قال:

٣٥- ترجمة ١٤/ ١٥: «شيخُ إسماعيل»، والذي في الأصل: «شيخٌ لإسماعيل».

دونك النسخة الخطية!



– التعقب رقم (37) و(38) و(39) مرجعها للنسخة الخطية أيضا

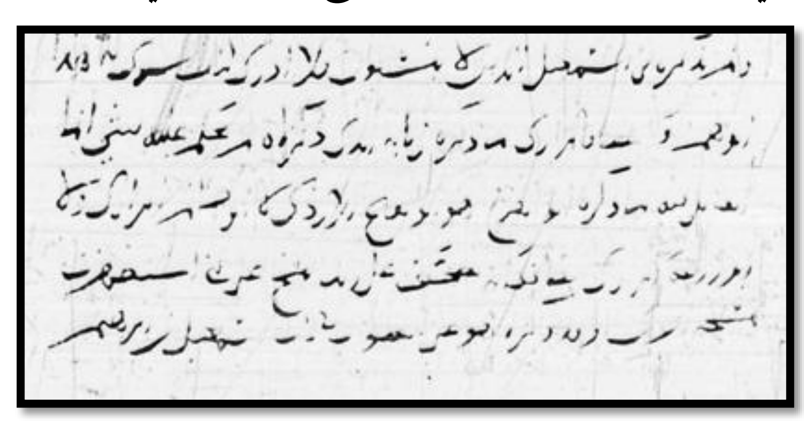
قال:

٣٧- ترجمة ١٧/ ١٨: «غير مُسمى منهما،....»، والذي في الأصل: «غير مُسمى ظنهما رجلين».

٣٨- ترجمة ١٧/ ١٨: «إلا في...اسم أبيه...»، والذي في الأصل: «إلا في باب من اسم أبيه إبراهيم».

٣٩- ترجمة ١٧/ ١٨: «الصواب...إسماعيل»، والذي في الأصل: «الصواب في باب إسماعيل».

قلت: المواضع التي ترى الكلمة أو الحرف غير واضح هو ما يخطئني فيه !



وقد بذلت وسعا في تفريغ هذه الفقرة وقرأت غالبها بحمد الله، اعتذرت لنفسي في الحاشية (1/ 31):

(3) هذا ما استظهرته من هذه الفقرة،

- التعقب رقم (41) مرجعه للنسخة الخطية أيضا

قال:

٤١- ترجمة ١٨/ ١٩: «وذَكَر عن البخاري»، والذي في الأصل: «وذَكَر أن البخاري».

قلت: هذه صورتها !



- التعقب رقم (43) مرجعه للنسخة:

قال:

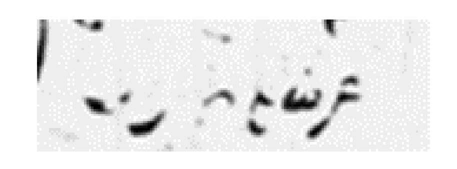
٤٣- ترجمة ١٩/ ٢٠: «مرتين»، والذي في الأصل: «مرتين مرتين».

قلت: هل ظهر لكم شيء معاشر القراء

لكن الرجل يدلس ويريد أن يقرر في ذهن القارئ

أن الطالب كانت عنده النسخة واضحة، لكنه عجز

عن قراءتها !



- التعقب رقم (45):

قال:

٤٥- ترجمة ٢٣/ ٢٤: «بن جعفر والعباس الحَضْري»، والذي في الأصل: «بن جعفر، أبو العباس الحَضْرَمي».

قلت: أيحق له معاشر القراء أن يتعقبني والنسخة على وفق ما كتبته ؟!

- التعقب رقم (46) و(47) و(48) و(49) مرجعه لسوء التصوير أيضا

قال :

٤٦- ترجمة ٢٥/ ٢٦: «...إبراهيم ...نسب إلى جده»، والذي في الأصل: «فكأنه سقط له إبراهيم أو نسب إلى جده».

٤٧- ترجمة ٢٥/ ٢٦: «.... الدارقطني...»، والذي في الأصل: «وأراد توهيم الدارقطني، فوهم هو، والله أعلم».

٤٨- ترجمة ٢٥/ ٢٦: «أحاديث عنده ذكرها»، والذي في الأصل: «أحاديث عدة ذكرها».

٤٩- ترجمة ٢٥/ ٢٦: «من يزيد بن ربيعة»، والذي في الأصل: «من يزيد بن ربيعة شيخه».

قلت: هكذا النسخة التي بين يدي، وقد بذلت وسعا في تلمس حروفها، وما استصعب علي قراءته ذكرته في الحاشية، لكن الرجل لم يقنع، بل يحاكمني للملونة التي حصل عليها بالطرق المشبوهة.

46	47	48	49

- التعقب رقم (51) و (52) و(53) و(54) و (55) يظهر تدليسه وكذبه على القراء

قال:

٥٠- ترجمة ٢٥/ ٢٦: «قال النَّسائيُّ»، والذي في الأصل: «وقال النَّسائيُّ».

٥١- ترجمة ٢٥/ ٢٦: «كتبتُ عنه وهو ثقة»، والذي في الأصل: «ثقة، كتبتُ عنه».

٥٢- ترجمة ٢٦/ ٢٧: «سنة اثنتين وعشرين»، والذي في الأصل: «سنة ثنتين وعشرين».

٥٣- ترجمة ٢٦/ ٢٧: سقط هذا النص: «وخرج البخاري حديثه في «الصحيح»، وزعم صاحب «زهرة المتعلم» أن مسلما روى له، ولم أر ذلك لغيره، والله أعلم».

٥٤- ترجمة ٢٦/ ٢٧: «رَوى عن الزُّهري «الشطرنج باطل»»، والذي في الأصل: «رَوى عن الزُّهري، كذا قاله أبو الفرج، وقبله البخاري، وعرفه بأنه روى عن الزهري «الشطرنج باطل»».

٥٥- ترجمة ٢٦/ ٢٧: سقط هذا النص: «وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أبو زرعة: «إنما هو إبراهيم بن إسحاق». قال ابن أبي حاتم في «كتاب خطأ البخاري»: «سمعت أبي يقول كما قال»».

٥٦- ترجمة ٢٦/ ٢٧: «وكان قد صنف»، والذي في الأصل: «كان قد صنف».



قلت: جميع هذه التعقبات إنما هي مما هو واضح لكم أيضا في النص المخطوط!!

أرأيتم كيف يدلس على القراء ؟! يوهم القارئ أن الطالب فاشل في قراءة المخطوط حتى أتى وحيد دهره السرساوي ليقرأ النص من نسخة ملونة، بينما الطالب عجز عن قراءتها رغم توفر النسخة بين يديه! ألا تستحي ؟!

وقد اعتذرت لنفسي بصريح العبارة فقلت:

وقال أبو زرعة: [...][3] **[ق 5 / أ]**

[27] إسحاق بن أَسِيْد أبو عبد الله، -وقال ابن يونس: أبو محمد[4]- **الخُرَسَاني**[5]

قال الحاكم أبو أحمد: هو مَجْهول[6].

وقال ابن حبان في كتاب "الثقات": ابن أبي أَسِيْد كان يُخطئ، وهو الذي يَروي عنه الليث بن سَعْد[7].

---

(1) هذا من كلام أبي حاتم الرازي. الجرح والتعديل (2/2036).

(2) غير واضحة في المصورة.

(3) غير واضحة في المصورة، ولم أقف على قول أبي زرعة الرازي.

- التعقب رقم (57) و (59) مرجعه أيضا للنسخة الخطية

قال المتعقب:

٥٧- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «الجمع بين نسب البخاري...واحدا وهما اثنان»، والذي في الأصل: «الجمع بين نسب البخاري والكاهلي وفي جعلهما واحدا وهما اثنان».

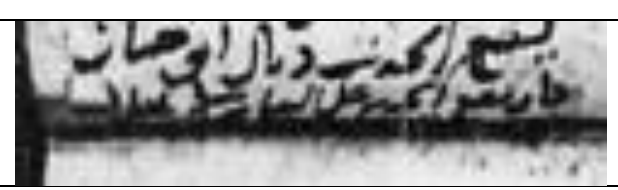
٥٨- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «وكلاهما يضع الحديث»، والذي في الأصل: «وكلاهما مُطَّرح الحديث».

قلت: هذه صورها في النسخة الخطية!



(57)	(58)
وقد ذكرت عذري وجعلت الذي لم يتضح بين معقوفتين وقال أبو عامر محمد بن سَعْدُون(٥): وهم الحاكم في الجمع بين[...نسب البخاري...](7) واحدا وهما اثنان، فالبخاري يُكنى أبا [حذيفة](8)والكاهلي يُكنى أبا يعقوب وكلاهما يَضع الحديث. (7) كلمة غير واضحة. (8) كلمة غير واضحة، وما أثبته قريب من رسمها. 49	

- التعقب رقم (59) :

٥٩- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «التعجب فقط»، والذي في الأصل: «التعجب».

حُق للمتعقب أن يُدرج ضمن طبقات المدلسين من أهل القرن الخامس عشر وقد بينت عذري وجعلت الكلام بين معقوفتين كما هو واضح: وقال ابن حبان: كان يَضعُ الحديث على الثقات لا يَحل [كَتْبُ حديثه إلا على جهة التعجب فقط](5). (5) المجروحين (146/1) وما بين المعقوفتين غير واضح، أتممته من المجروحين.

- **تعقبات رقم (25) و(62) و(63) و(64) و(65) و(66) تدل على قلة عقله، وقد فضح نفسه بنفسه، ولو سكت لكان خيرا له.**

٢٥- ترجمة ١١/ ١٢: «حدَّثنا يونس»، والذي في الأصل: «ثنا يونس». وكذا في جميع ما راجعته من عمله يغير «ثنا» إلى «حدثنا»، و«أبنا» إلى «أخبرنا»، دون تنبيه ولا إشارة، وهذا وإن أساغه البعض بل وطالبوا به، فهو غير سائغ في نقدي، ويجب المحافظة على ما في الأصول من ذلك دون تبديل، ولبسط ذلك مقام آخر.

٦٢- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «أخبرنا أبو القاسم الشَّحَامي»، والذي في الأصل: «أبنا أبو القاسم الشَّحَامي».

٦٣- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «أخبرنا أحمد بن عبد الرحيم»، والذي في الأصل: «أبنا أحمد بن عبد الرحيم».

٦٤- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «حدثنا أبو زكريا الحَرْبي»، والذي في الأصل: «ثنا أبو زكريا الحَرْبي».

٦٥- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «أخبرنا أبو حاتم»، والذي في الأصل: «أبنا أبو حاتم».

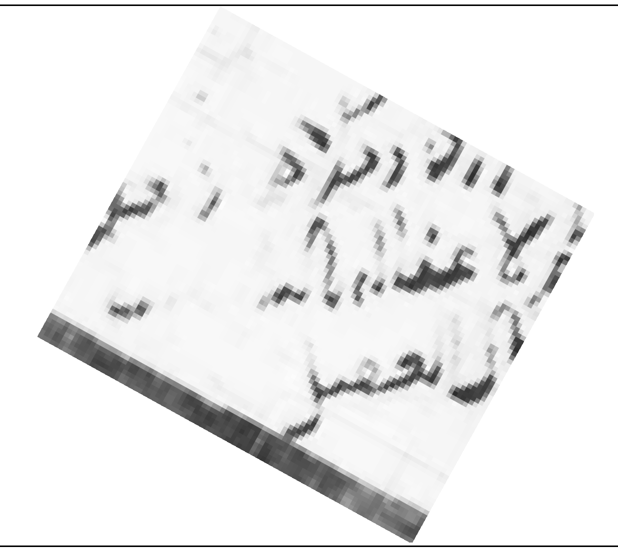
٦٦- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «حدثنا محمد بن عُمر»، والذي في الأصل: «ثنا محمد بن عُمر».

هذا من تدليسه وتلبيسه على القراء، فهو من جملة ما طالب به من أجل تعديله ووافقت عليه لأن الأمر في هذا سهل وهين، وقد اختلفت آراء أهل التحقيق في هذا، لكن أن يجعله من جملة من الأخطاء فهذا من الأمراض والنفخ في الأخطاء، ثم دلس ولبس بقوله:«دون تنبيه ولا إشارة»، والحقيقة أني ذكرت ذلك في المقدمة وبينته، فقلت (1/ 158):

(ثنا) يريد بها حدثنا، و(ابنا) يريد بها أخبرنا، وقد عمدت إلى إرجاعها إلى أصلها.

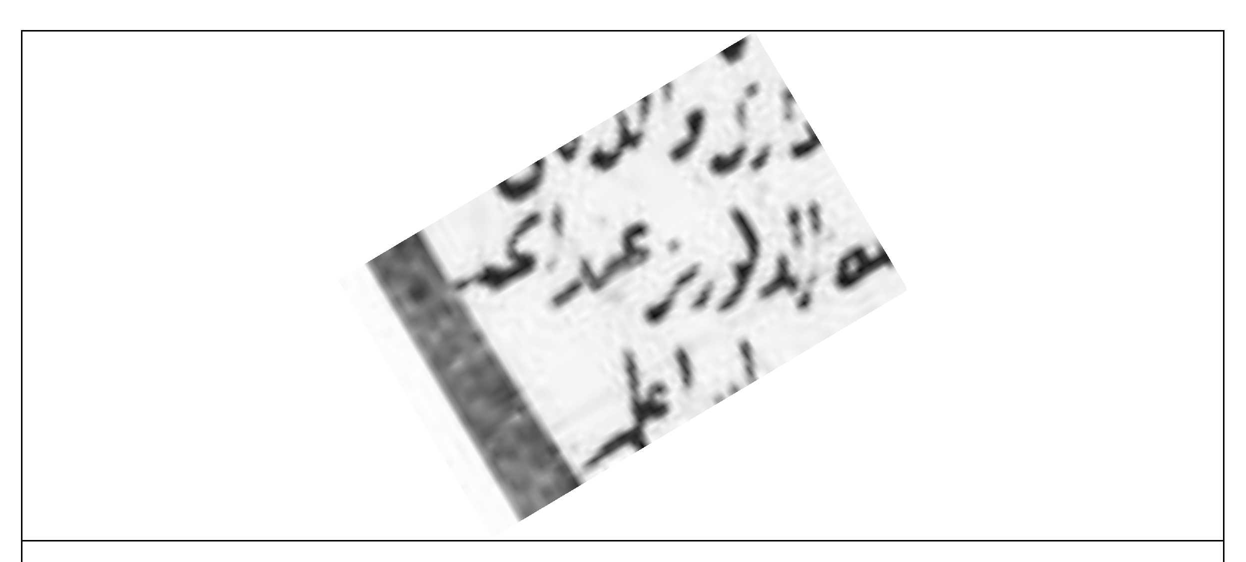
أما لك عين تبصر بها ؟! أما لك عقل تميز به بين ما يستحق النقد! أم الخلط والخبط سمتك حتى في النقد!

– التعقب (67) مرجعه للنسخة أيضا

قال : ٦٧- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «لإغفاله ثالثا»، والذي في الأصل: «لإغفاله ثالثا ضعيفا».
قلت: هل ظهرت لكم لفظة «ضعيفا» معاشر القراء؟!، وهذا يدل على أنه ليس بأمين فيما يتعقب به. 

– التعقب الآخير (68) أيضا مرجعه للنسخة.

قال: ٦٨- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «المذكورين عند.....»، والذي في الأصل: «المذكورين عند الخطيب».



قلت: وقد جعلت غير المقروء وهي لفظة وحيدة كما هو ظاهر في النسخة الخطية، وذكرت عذري بكل أمانة، فقلت:

—يعني البُخاري والكَاهِلي – غير مكثِرين من الأربعة المذكورين عند ...][1] وإن

(1) هذا ما استظهرته في هذه الفقرة، فهي غير واضحة في المصورة، ويظهر أن المصنف يعترض على ابن الجوزي في حصره لمن اسمه (إسحاق بن بشر)، وأن الصواب وجود غيرهما.

فهذه جملة تعقباته، وهي عند التحقيق لا تقوم على ساق، وتدل على تحامل ظاهر.

قلت: وقد بينت بالدلائل الواضحات أن مرجع تعقباته راجع لتصوير النسخة، وما أصاب فيه لا يتجاوز عُشر ما ذكره، ولا تخرج عن سقوط حرف (و) و (به) و (قد)، مما قد يعتري الإنسان من سهو وتقصير.

وقد اطلع القارئ الكريم على انتقاداتي العلمية والتي تجاوزت فيها سقوط حروف العطف ونحوها، ذاكرا ما لا يستوعبه العقل من تشويه وتحريف ومسخ.

ولو أحيا الله الحافظ مغلطاي ورأى كتابه ولعبه به لتبرأ منه، ولكن أسأل الله أن يُقيض طلبة محتسبين يدافعون عن تراث أسلافهم فينسخوها كما أراد مؤلفوها الأُول، ولا يكون غرضهم الاسترزاق، ولا استبدال الذي هو أدنى بالذي هو خير، ولا التسابق

مع دور النشر، فإن الإقدام على تراث أسلافنا بعينين ماديتين نذير شؤم، والتسابق مع دور النشر والسطو على أعمال الناس أمر شنيع، يقدح في الإخلاص، ويسلب العدالة، ويخل بالمروءة، والله سبحانه وحده يحكم بين عباده فيما كانوا فيه يختلفون، والتاريخ كفيل بتمييز الخبيث من الطيب.

وكتبه:

حسن بولحيلت

بمدينة الدار البيضاء -حرسها الله-

بـالمملكة المغربية الشريفة

في شهر ذي القعدة 1443